

بحث بعنوان :

انحراف المستويات اللغوية في العاميات العربية عن الفصحى
نظرة في الواقع والحل

إعداد : د . سحر سويلم راضي

مدرس اللغويات بكلية الآداب – جامعة المنوفية -

جمهورية مصر العربية

بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للغة العربية ، تحت عنوان :

(الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي)

المنعقد بدبي خلال الفترة 7-10 مايو 2014 م . الموافق 8-11 رجب 1435 هـ

مدخل :

الحديث عن الفصحى والعاميات حديث ذو شجون معقدة وشائكة ومتشعبة ، وهو مسلك يشوبه الحذر ، فقد اتخذ كثير من اللغويين العرب في العصر الحديث موقفاً حازماً ضد أية دراسة تعترف بالواقع اللغوي المعاصر وتتناول اللهجات العامية بالوصف والتحليل ، وأصبحت كل دراسة تتناول العاميات وصفيّاً أو معيارياً ، أو أي دعوة إلى دراستها تُواجه بهذا التطرف وتُعامل بحذر وغموض وتشكُّك في النوايا ؛ ولعل هذا الموقف قد تشكل كردّ فعل متطرف للوقوف في وجه الدعوات المشبوهة للعامية في القرن العشرين ، وقد بالغ بعض الباحثين عن حسن نية في الأغلب - في الوقوف ضد تجديد الفصحى ذاتها وتناولها (1). ولا بد من الاعتراف بأن اتخاذ هذا الموقف في وجه لغة الحياة العامة واللهجات المحكية ليس في مصلحة مستقبلنا اللغوي والفكري والحضاري. وقد شبه بعض الباحثين أصحاب هذا الموقف بالدبة التي قتلت صاحبها حرصاً عليه ، وجهلاً منها ، ومثل هذه الآراء ذاتها هي التي دفعت اللغة اللاتينية إلى الانعزال عن الحياة وحيدة منذ بداية عصر النهضة في أوروبا .

وفي مواجهة الواقع اللغوي ، وهو تغلب العاميات ، والإشكاليات التي انبثقت عن هذا التغلب ، تقابلنا دعوة الغيورين على اللغة العربية بالدعوة إلى نشر الفصحى لتكون لغة الثقافة ولغة الحياة معاً على ألسنة المثقفين وكذلك ألسنة العامة ، وفكرة نشر الفصحى والتحكم في ألسنة العامة أمر يقترّب من الخيال ، فنحن لا نطمح أو نزعّم أننا في إزاء محاولات لنشر الفصحى ؛ لتكون لغة المتحدث العادي بالوطن العربي ، فنشر الفصحى على ألسنة العامة يقف أمامه عقبة ارتفاع نسبة الأمية في الوطن العربي، يبقى أماننا لغة الخاصة، وهي لغة المتعلمين والمثقفين ، فالإشكالية هي هنا ، فنسبة المتحدثين بالفصحى بإجادة نسبة ضئيلة بين المثقفين أنفسهم ، والواقع اللغوي يشهد بهذا ، وذلك على الرغم من أن جميع أنظمة التعليم بالوطن العربي تعطي اللغة العربية ومناهجها اهتماماً كميّاً لا بأس به ، ولم ينجح هذا الكم في إكساب المتعلمين العرب الكفاءة اللغوية للتحدث بالفصحى ، بمرونة وتلقائية ، فلا بد من إعادة النظر في الكيف وليس الكم .

واللهجات الإقليمية الراهنة للغة العربية أي ما يسمى بالعاميات العربية لها في كل منطقة لغوية وبيئة جغرافية ما يميزها عن اللهجة العربية في بيئة أخرى ، فكل لهجة لها خصائصها الصوتية ، ومفرداتها الخاصة مع تنوع المكونات اللغوية غير العربية التي تفاعلت أو تتفاعل مع اللغة العربية في كل منطقة لغوية ، أما الفصحى فعلى الرغم من انتشارها في منطقة جغرافية شاسعة إلا أننا نجد " استخدامها موحداً - أو يكاد يكون موحداً- عند كل أبنائها، حتى وإن كانوا منفصلين جغرافياً واجتماعياً عن بعضهم البعض، فيظل الاختلاف الإقليمي في استخدام الفصحى داخل العرف النحوي والمعجمي للغة، ولكن العامية تعد في رأي مستخدميها غير مقننة من الناحية النحوية، على الرغم من أن لكل لهجة قوانينها الخاصة بها" (2) وعلى الرغم من اختلاف اللهجات الإقليمية العربية التي أشرنا إليها ، إلا أنها جميعاً تشترك في نسق ترتيب الجملة ، فتبقى جميعها ترتبط بسياج اللغة الواحدة .

ومن خلال هذه الدراسة يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ماهو أشكال انحراف العاميات العربية عن الفصحى في المستويات اللغوية المختلفة، وما مداه ؟

- هل أدى هذا الانحراف إلى عمق في الازدواج اللغوي يختلف عن الازدواج اللغوي المعروف في اللغات الأخرى ؟ الذي يأخذنا إلى تساؤل آخر، هل الفصحى في علاقتها بالعاميات تجعلنا إزاء لغة واحدة أم إزاء لغتين ؟ مسألة ذات مغزى من ناحية وتحتاج إلى بحث شامل من ناحية أخرى .

وهذه الأسئلة تنبع من فرضية محتملة، وهي، أن نوعية هذه الانحرافات في المستويات اللغوية المختلفة للعاميات لها علاقة بفشل اكتساب المتعلمين العرب الكفاءة اللغوية للتحدث بالفصحى .

وقد استخدم البحث بعض أدوات المنهج الوصفي في وصف الظواهر والمستويات اللغوية ، والمنهج التحليلي في تحليل الانحرافات اللغوية ومداهها ، كذلك لجأ إلى استخدام أدوات علم اللغة المقارن؛ لربط بعض الظواهر اللغوية الحديثة باللغات القديمة .

ولأن الظاهرة معقدة ومتشعبة، يستحيل أن يطمح بحث واحد أو كاتب واحد إلى الإحاطة بها فضلاً عن حسمها، وهذه الدراسة لا تعتمد إلى دراسة لهجة بعينها ، فهذا مما لا نقصده في هذا البحث ،ولكننا نتناول السمات المشتركة أو الظواهر المتشابهة - غالباً - ونأخذها مثلاً لوصف الظاهرة ، وليس بقصد وصف اللهجة نفسها .

وهذه المحاولة مجرد إسهام متواضع في الإجابة عن هذه التساؤلات ،ولو بالمضى خطوة في تصويب طريقة تناول هذه الظاهرة تمهيداً للبحث المتعمق والشامل والحرّ العديد من الدراسات .

وينقسم البحث على مبحثين :

المبحث الأول : يتناول البحث في هذا المبحث واقع الازدواج اللغوي ، وطبيعته في اللغات عموماً ، وخصوصيته في اللغة العربية بين الفصحى واللهجات العامية .

المبحث الثاني : ويتناول البحث في هذا المبحث الانحرافات في العاميات العربية في المستوى الصوتي ، ومستوى البنية والمفردات ، ومستوى التراكيب في اللهجات المختلفة ، وطبيعة انحرافها عن الفصحى وعمقه .

المبحث الأول :

المطلب الأول - إشكالية الازدواج اللغوي:

الحديث عن الفصحى والعاميات يجرنا إلى مفهوم الازدواج اللغوي ، ويطلق الازدواج اللغوي Diglossia على وجود مستويين لغويين في بيئة لغوية واحدة، أو لغتين مختلفتين.⁽³⁾ ونقصد باللغتين هما الفصحى والعامية ، ولا بد من الاعتراف أن الازدواج اللغوي في اللغة العربية يجعلها تعاني إشكالية حقيقية ، وهي ظاهرة تؤرق جسم اللغة العربية ، فلا يهنأ لها بال ولا يغمض لها جفن ، وتتمثل هذه الظاهرة في هذا الوجود المتجاور والمتداخل أو المزدوج بين اللغة العربية الفصحى والعاميات العربية. فقد توزع استخدام اللغتين على قطاعات ومجالات ومناحي الثقافة والحياة اليومية، فنجد (الفصحى) تفرض احتكارها الفعلى والرسمى في مجالات الثقافة والدين والآداب والفنون والتعليم والإعلام، ونجد (العامية) تُحتكر احتكاراً فعلياً في مجال الحياة اليومية وامتداداتها المباشرة في الثقافة والآداب والفنون الشعبية، كما أنها تنافس (الفصحى) في كافة مجالات احتكارها منافسة تتباين قوتها من مجال إلى آخر، فأحدهما لغة النطق والأخرى لغة الكتابة.⁽⁴⁾

وظاهرة الازدواج اللغوي ليست ظاهرة حديثة، فنجد أن اللغة العربية في عصر الجاهلية القريبة من الإسلام كانت على مستويين: مستوى شعبي يتمثل في لهجات الخطاب السائدة بين أبناء الجزيرة في بيئاتهم المختلفة ، ومستوى رفيع يتمثل في لغة أدبية فصحى اتخذها الصفوة من أدباء الجزيرة وبلغائها، وصدروا عنها في أعمالهم الفنية من شعر ونثر، فصيغت فيها قصائدهم وحيكّت خطبهم وحكمهم.⁽⁵⁾

والخلاف بين الكلام والكتابة أمراً مقررّاً ثابتاً ، فالازدواج اللغوي ليس ظاهرة تخص الشعوب العربية ، فهناك دائماً مسافة ما بين لغة النطق والكتابة عند كل الشعوب ، يقول فندريس أن " اللغة المكتوبة هي الطابع المميز للغات المشتركة، واللغة المشتركة بطبعها في نزاع دائم مع اللغة المتكلمة؛ لأن هذه الأخيرة في خضوعها للتأثيرات الفردية، تميل دائماً إلى الابتعاد عن المثل الأعلى الذي تحتذية اللغة المشتركة"⁽⁶⁾.

ويرى بعض اللغويين أننا نبالغ في وصف الازدواج اللغوي العربي بالإشكالية، مادام هذا الازدواج يعد أمراً مقررّاً ثابتاً في اللغات، إلا أن هذا الرأي يستند على وَهْم شائع، وهو الحديث عن هذا الازدواج باعتباره نفس الازدواج الذي نلقاه لدى كل جماعة لغوية بين لغتي الثقافة والحياة، لغتي الكتابة والكلام ، وأن العلاقة بين الفصحى والعامية عندنا تناظر العلاقة بين لغة الكتابة والثقافة ولغة الحياة اليومية والكلام لدى الناطقين بالإنجليزية ، على سبيل المثال، فهذا وَهْم كبير، ذلك أن المسافة بين هاتين اللغتين، إن جاز القول، في الإنجليزية أقصر بما لا يقاس منها فيما بين اللغتين في العربية⁽⁷⁾. فبالنسبة لعلاقة العامية العربية بالفصحى يذكر المستشرق آدمون صوسه قصة طريفة عن ذلك " يروى أن (هارتفيك ديرنبوغ) أحد الأساتذة القداماء في باريس، وهو نحوي نشر الكتاب لسبويه، وقد توفاه الله منذ زمن بعيد، وصل إلى المغرب وأراد أن يستأجر حماراً يركبه فكتب إلى إحدى الجهات فطلب ما يبتغي بقوله: أريد حماراً، دون أن يهمل حركة من حركات هذه الجملة، فلم يفهم أحد ممن كانوا حوله، ولقد كان عجبه عظيماً حين علم

بأن جملة (أريد حماراً)، التي يكتبها بهذا الشكل، يجب أن يعبر عنها في المغرب بجملة : (نحبُّ دابُّ) ".⁽⁸⁾ كما يروي أحد الباحثين العرب الدارسين بالولايات المتحدة أن طالباً أمريكياً يتعلم الفصحى ، وأخذ يبحث بين العرب هناك عن محدثه بالفصحى ليتدرب فلم يجد ، وبالمقابل نجد في تعلم الانجليزية أن أقصر الطرق للتدرب هو معايشة أسرة عادية ، أو مشاهدة البرامج في التلفاز أو الأفلام وغيرها ، ولا نجد إلا فروقاً يسيرة تصنف تحت المستويات اللغوية التي ترتبط بمستوى المعيشة ، ومستوى الثقافة ، ولا تقارن بالفروق بين الفصحى والعامية لدينا .

المطلب الثاني - الازدواج اللغوي والعاميات العربية :

الانقسام إلى لهجات متنوعة ليس بالظاهرة الجديدة وقد عرفت اللغة العربية نوعين من الانقسام : **فالأول** عرفته العربية على السنة العرب وقبائلهم " منذ أقدم عصورها، إلى لهجات كثيرة، تختلف فيما بينها في كثير من الظواهر الصوتية والدلالية، كما تختلف في مفرداتها وقواعدها، تبعا للقبائل المختلفة، التي تتحد ظروفها الطبيعية والاجتماعية، أو تتباين هذه الظروف "⁽⁹⁾ ، " وقد أتيحت لهذه اللهجات العربية فرص كثيرة للاحتكاك، بسبب التجارة تارة، وتجاوز القبائل تارة أخرى، وتنقلها في طلب الكلاً والمرعى، أو تجمعها في مواسم الحج، والمعاملات التجارية في الأسواق، واللقاء في الحروب الأهلية والغزوات وأيام العرب، وما إليها. وعندما اشتبكت هذه اللهجات في صراع لغوي، كان النصر فيها للغة مشتركة، استمدت أبرز خصائصها من لهجة قريش، التي طغت على سائر اللهجات الأخرى، فأصبحت لغة الأدب بشعره ونثره، ولغة الدين، ولغة السياسة والاقتصاد."⁽¹⁰⁾ " أما العوامل التي ساعدت لغة قريش، على أن تتبوأ -دون غيرها- هذه المكانة، فإنها نفس العوامل التي تحدثنا عنها من قبل، فقريش كانت تتمتع بمنزلة دينية خطيرة قبل الإسلام؛ لأن القرشيين كانوا جيران بيت الله الحرام وسدنته، كما كانت القبائل العربية، على اختلاف منازلها تحج إلى البيت، وتقدم القرابين إلى أصنامهم وأوثانهم المبنوثة حول الكعبة، وإلى جانب هذا العامل الديني، كان القرشيون يتمتعون بسلطان اقتصادي كبير؛ لأنهم كانوا من أمهر العناصر العربية، وأنشطها، وفي يدهم جزء كبير من تجارة الجزيرة العربية، ينتقلون في بقاعها، من سوريا شمالاً إلى أقاصي اليمن جنوباً "⁽¹¹⁾ .

والثاني وهو الانقسام إلى اللهجات العربية المختلفة التي ظهرت مع الفتوحات الإسلامية ، وانتشرت اللغة العربية إلى جانب اللغات الأصلية للشعوب الذين يسكنون المناطق التي فتحها المسلمون ، والتي تغلبت فيها العربية على اللغات الأخرى الموجودة في كل منطقة جغرافية مختلفة ، فأصبحت كل منطقة جغرافية تتميز بلهجتها الخاصة التي تختلف بشكل أو بآخر عن الأخرى .

ولا شك أن الاختلاف الذي نتج عن الانقسام الأول ، وهو الاختلافات بين القبائل العربية ، يختلف كثيراً عن الانقسام الآخر الذي نتج عن الفتوحات والذي تأثر بشكل أو بآخر بالموروث اللغوي القديم لكل منطقة جغرافية على حدة ، وأصبحت اللهجات العربية الحديثة نتيجة لتداخل الفصحى مع بعض الظواهر اللهجية القديمة ، بالإضافة إلى الموروث اللغوي في كل بيئة ، يقول ابن خلدون : " اعلم أن ملكة اللسان المضري لهذا العهد قد ذهبت وفسدت ، ولغة أهل الجيل كلهم مغايرة للغة مضر التي نزل بها القرآن ، وإنما هي لغة أخرى من امتزاج العجمة بها "⁽¹²⁾ .

وعلى الرغم من انتشار اللغة العربية في مناطق شاسعة ذات خريطة لغوية بالغة التعقيد لم يؤد على مرّ العصور - ورغم استمرار عزلة المواصلات التقليدية - إلى تحوُّل اللهجات العربية التالية للفتح الإسلامي إلى لغات منفصلة متباعدة، ولكنها استمرت لهجات مختلفة متنوعة للغة واحدة ، وهي اللغة العربية ، إلا أن جميع هذه اللهجات قد ابتعدت عن اللغة العربية بنسب مختلفة في مستوياتها اللغوية ، وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني .

المبحث الثاني :

المطلب الأول - الانحرافات الصوتية :

الاختلاف في أصوات اللغة قديم ومعروف في لغات القبائل العربية منذ قرون ، وتزخر كتب اللغة بوصف الخلاف في نطق الأصوات بين القبائل المختلفة والمناطق الجغرافية المتنوعة مثل : الكشكشة والعننة وغيرها (13) ، إلى جانب هذه الخلافات الصوتية المتأصلة في البيئة العربية نفسها نجد خلافاً أخرى جديدة أكثر تعقيداً ظهرت في البلدان التي امتدت إليها الفتوحات العربية الإسلامية ، والتي أدت إلى انتشار اللغة العربية وتبنيها وإحداث تغييرات عديدة هامة فيها نتجت من تفاعل اللغة العربية مع الخريطة اللغوية التاريخية ، وتأثرت بالموروثات الحضارية والثقافية للغاتها القديمة .

ويأخذ الانحراف الصوتي عدة أشكال في أي لغة أولهجة مثل اختفاء العنصر اللغوي ، أي الصوت أو استبداله بأخر ، أو استحداث صوت لم يكن موجوداً من قبل ، ومن أمثلة الأصوات التي طالها الاختلاف صوت (القاف) الذي لا نكاد نجد من ينطقه في اللهجات العربية المعاصرة دون تغيير ، فهو في كلام مصر والشام همزة ، وتُسمع جيماً كالجيم القاهرية في الجزيرة العربية ومناطق بالشام وريف وصعيد مصر ، كما تنطق غيناً في السودان وجنوبي العراق ، وهذا الانحراف الصوتي ناتج عن تغيير مخرج الصوت "بأحد طريقتين: إما بانتقال المخرج إلى الورا ، أو إلى الأمام ، باحثاً الصوت في انتقاله ، عن أقرب الأصوات شبيهاً به ، من الناحية الصوتية . فتعمق القاف في الحلق عند المصريين لا يصادف من أصوات الحلق ، ما يشبه القاف إلا الهمزة " (14) . فليس بين أصوات الحلق صوت شديد إلا الهمزة ، أما الانتقال بمخرج القاف إلى الأمام ، فنجد أن أقرب المخارج لها ، هو مخرج الجيم القاهرية والكاف ، فلا غرابة أن تتطور القاف إلى أحدهما . وصوت القاف في اللهجات العربية الحديثة لا نكاد نجد من ينطقه بشكله الفصيح إلا في بعض مناطق الخليج العربي والمغرب العربي . ويبدو أن القبائل العربية منذ القدم ، لم تكن تنطق القاف بصورة موحدة ، فها هو ابن دريد اللغوي يقول : "فأما بنو تميم ، فإنهم يلحقون القاف بالكاف ، فتغلظ جداً ، فيقول : الكوم ، يريدون : القوم ، فتكون القاف بين الكاف والقاف ، وهذه لغة معروفة في بني تميم " . (15)

كذلك من الأصوات التي ظهر عليها التطور في اللهجات العربية الحديثة أيضاً صوت الجيم : فهي تنطق بثلاثة أشكال : المجهورة الانفجارية ، الجيم القاهرية - المجهورة الاحتكاكية ، الجيم الشامية ، - المجهورة المزدوجة ، مثل : الجيم الفصيحة . (16)

ونجد أن الصوت الذي دخل إلى اللهجات العربية ولم يكن من أصواتها، هو صوت (الجيم القاهرية) الذي يتميز بأنه مجهور انفجاري، فقد استبدل بمصر بالجيم الفصيحة، وفي الجزيرة وبعض مناطق الشام بالقاف كما ذكرنا من قبل، وهذا الصوت ربما يكون الصوت الوحيد غير الموجود في أصوات الفصحى، كما لا نعلم بوجوده في اللهجات القديمة إلا في روايات محدودة لبعض الأفعال التي وردت بأكثر من صوت، فمن الأمثلة التي وردت بالقاف والهمزة، ما رواه اللغويون، من قول العرب: قشبه وأشبه، أي لأمه وعابه. والقوم زهاق مائة وزهاء مائة، أي قريب من مائة. والقفز والأفز، أي الوثب، ومن أمثلة القاف والجيم قولهم: بائقة وبائجة للداهية. (17)

والحقيقة أنه على الرغم مما يظهر من وصف الاختلافات بين الأصوات في اللهجات الحديثة التي لا تشكل تباعداً كبيراً، ولكنها مجرد استبدال لأصوات محدودة بأخرى، هناك بعض الصعوبات اللهجية التي تصعب التفاهم الواضح بين سوداني وعراقي أو بين يمني ومغربي بالسهولة الكاملة المفترضة في لغة واحدة - وهي صعوبات لا سبيل إلى إنكارها لا في اللهجات العربية الراهنة ولا في اللهجات الإنجليزية الراهنة. ولكن جانباً جوهرياً من هذا الانفصال أو هذا التباعد يتركز على النواحي الصوتية الأخرى غير تغيير الأصوات نفسها أو استبدالها، مثل: النبر والتنغيم (18) التي يمكن أن تخلق مصاعب كبيرة تستبعد ولا تفترض السهولة الكاملة في التفاهم.

المطلب الثاني - المفردات والأبنية :

المفردات هي مجموع الكلمات في إحدى اللغات باعتبار قيمتها المعنوية، والحقيقة أن العاميات العربية لا زالت تشترك في المعجم الأساسي للمفردات الأساسية في الفصحى، كما يحتفظ النظام اللغوي للهجات بالدلالات الأساسية (19) ونجد في العاميات الدارجة في الوطن العربي في لغة التعامل اليومي، وليست بعيدة عن الفصحى بحيث نجد فيها % 80 من المفردات فصيحاً (20) ففي العاميات مفردات وتراكيب فصيحة، ولكنها تاهت وسط سيل المفردات والتراكيب العامية الصرفة، كما في أسماء الألوان مثلاً: أحمر، أبيض، أسود، كما أن هناك كثير من المفردات الفصيحة قد تغير شكلها، بزيادة حروف مع احتفاظها بالحروف الأصلية للكلمة، مثل الكلمة الفصيحة: رجل، تستخدم في العامية راجل ورجال وريال.

إلا أن التسارع الحضاري، والاتصال الوثيق بالأمم الأخرى، والاطلاع على ثقافتهم يحتاج معه إلى ألفاظ تفي بالقدرة على التعبير، فلجأت العامية لإصلاح هذا النقص فيها، فلجأت أيضاً إلى المعرب، أو الدخيل، إلا أن الوقوع في عشق اللغات الغربية جعل الكثيرين يستعبدون عن الكلمات المعربة بوضع الدخيل الأصلي، إما لهوسهم بهذه اللغات، وإما لعرض عضلاتهم اللغوية وتبيان معرفتهم الشخصية بشيء من هذه اللغات، وكما استعارت العاميات من اللغات الحديثة، مثل: التركية، والانجليزية والفرنسية، وغيرها، أيضاً نجدتها تنقطن بعض المفردات من اللغات القديمة، مثل: السريانية، مثل: زعق (صرخ) ودقر الباب (أوصده)، فرط الثمر (قطعها إرباً)، وغيرها (21).

كما يوجد في العاميات الكثير من المفردات التي يمكن تفصيحها وردها إلى أصولها الفصيحة بشيء من الدرس والنظر من أهل الاختصاص .

أما الأبنية فتدرس البنية في أي لغة بشكل مستقل عن قيمة الكلمات المعنوية وقيمتها الصوتية على السواء . وعلم الأبنية في العربية يختص به علم الصرف في اللغة العربية ، ويقصد به صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف ، وهي تنقسم إلى أبنية أسماء وأبنية أفعال ، كما نفرق من خلال هذين القسمين من الأبنية بين الأحرف الأصول والأحرف الزوائد في كل بنية صرفية .

ونجد اللهجات العامية تحتفظ بالنظام الصرفي الاشتقاقي الأساسي ، فلدينا أبنية فصيحة توسعت العامية في بنائها متجاوزة ما وضعه الصرفيون من ضوابط ، وثانية ترتبط من الفصحى بسبب وإن لحقها التحريف ما يمكن قبوله ، كما أن هناك أبنية أستخدمتها الموروث اللغوي .

بالنسبة لبنية الأفعال نجد الفعل الماضي المجرد لم يلحقه تغييراً يذكر في كثير من الأفعال ، ولحقه بعض التغيير في أفعال أخرى ، مثل : الفعل (جاء) الذي تحول إلى : (جِه) ، و(جا) و(إجا) ، أما الفعل المضارع فنجد في الغالب تسبقة باء ، مثل : باشرب ، بنام ، وهذه الباء تدل على الحال في اللهجة المصرية ، وتدل على الاستقبال في اللهجات الخليجية والشامية ، أما أبنية الأفعال في الماضي المسندة إلى الضمائر مثل: شرب ، شربت ، شربوا ، شربنا ، تحتفظ بشكلها الفصحى - بصرف النظر عن السمات الصوتية ، وتغيير ضبط الحروف أيضاً التي تميز كل لهجة - أما ضمائر المثني بنوعيه فلا نكاد نجده في اللهجات العربية ، كذلك ضمائر جمع الإناث غير موجود إلا في عدد محدود جداً من القبائل العربية وبادية فلسطين ، وينطبق نفس الوضع بالنسبة للفعل المضارع والأمر .

أما بالنسبة لأبنية الأسماء بشكل عام فنجد أن النظام الصرفي يحتفظ كثيراً بأبنية المصادر ، وكذلك الحال بالنسبة لاسم الفاعل للثلاثي ، مثل : كاتب ، وغير الثلاثي ، مثل : مرتفع ، أما اسم المفعول فنجد يحتفظ بأبنية اسم المفعول للثلاثي الصحيح ، مثل : مكتوب ، أما الثلاثي المعتل ، مثل : الفعل (باع) فنجد اسم المفعول منه قد اختلف في اللهجات فنجد بعض الحروف الزوائد التي لا مثيل لها ولا يقابلها حروف في الفصيحة ، مثل : مَباع ، مَباع ، مَببوع ، واسم المفعول لغير الثلاثي فنجد أيضاً يحتفظ ببعض الأبنية ، مثل : مختار ، منهار ومقدّر ، أما أبنية التثنية والجمع : نجد صيغ التثنية في الأسماء موجودة ، وقد أخذت شكلاً إعرابياً واحداً وهو الياء ، وكذلك الحال في جمع المذكر .

واستعارة المفردات بين اللغات وبعضها ليست ظاهرة تخص العاميات الحديثة العربية ، ولكنها ظاهرة في جميع اللغات الطبيعية ، وهذه الاستعارة لا تؤثر بشكل جوهري ولا تمثل خطراً على اللغة ، طالما أنها لا تمس النظام التركيبي للجملة .

أما بالنسبة لعلاقة المفردات والأبنية بالدلالة ، فنجد كل بيئة لغوية قد اختارت أحد الأفعال - مثلاً - دون الآخر للتعبير عن نفس المعنى ، وكل الأفعال فصيحة الأصل ، مثلاً : نجد الفعل (أريد) ، يُعبّر عنه بالأفعال :

بدي (اللهجة الشامية) = أود .

أبغي ، أبي (الجزيرة العربية) = أبغي .

نحب (المغرب) = نحب .

فكلها تؤدي معنى واحداً ، وكل الأبنية ترجع إلى الفصحى كما نرى ، وبعضها حُرِّف ، وبعضها لم يحرف .

المطلب الثالث - الانحرافات التركيبية :

أولاً - الإعراب وترتيب الجملة : الحقيقة أن الإعراب هو أهم الظواهر التركيبية في اللغات ، وتلجأ اللغات عادة في تطورها إلى التحرر التدريجي، ونجد أن ما يسمى بظاهرة الاقتصاد اللغوي التي تعني التحرر من بعض العناصر اللغوية قد اتسم بها تركيب الجملة في العاميات بأشكال متعددة ، فهناك الاقتصاد اللغوي في إسقاط الإعراب ، ويتبعه الاقتصاد في حرية ترتيب العناصر داخل الجملة ، والاكتفاء بنظام محدد للجملة لا يعطي المرونة الكبيرة لمكونات الجملة ، ونجد في واقع اللغات أن إثبات الإعراب يؤدي إلى المرونة وعدم التقيد في ترتيب الجملة ، وذلك لأن دلالة الحركات هي التي تؤدي إلى تعيين الفاعل والمفعول ، وبالمقابل نجد أن سقوط الإعراب يؤدي إلى التقيد في ترتيب الكلمات داخل الجملة ، لأن معرفة المواقع الإعرابية سوف تعتمد على ترتيب عناصر الجملة ، وليس بناءً على دلالة الحركات الإعرابية التي تتيح المرونة في التقديم والتأخير ، إذن فنشوء لغة إسقاط الإعراب يرتبط بلغة التقيد ، وهي ما ينطبق على اللغات العامية الذي يعد التقيد في ترتيب عناصر الجملة فيها من أهم خصائصها التركيبية ؛ فالفصحى هي لغة مرونة ترتيب عناصر الجملة اعتماداً على الإعراب ، و العامية هي لغة تقيد ترتيب عناصر الجملة ، لغة إسقاط الإعراب اعتماداً على الترتيب المقيد للكلمات ،⁽²²⁾ ويتبع تقيد ترتيب العناصر في الجملة العامية الاكتفاء بالجملة الاسمية ، فالفصحى تستخدم الجملتين : نام الولد ، والولد نام ، بشكل متساوٍ ، وتفرق بينهما لأغراض تخص السياق والمعنى المقصود وغير ذلك ، اما العاميات بشكل عام فنجد التركيب الأول ، وهو الجملة الفعلية قد تقلص كثيراً ، وأصبح نادراً ، وأخذت الجملة الاسمية المركز السیادي ، وذلك على غرار نظام الجملة في اللغة الانجليزية المنتشرة في كثير من الأوساط العلمية والاجتماعية على مستوى العالم .

وهكذا يمكن تصوّر مسار التطور من اللغة العربية الأصلية، التقليدية، المسماة بالفصحى، إلى اللغة العربية التجديدية المسماة بالعامية، باعتباره مسار انتقال تجديدي من النسق النحوي الأصلي (لغة الإعراب ومرونة ترتيب العناصر) إلى النسق النحوي التجديدي (لغة إسقاط الإعراب وتقيد ترتيب العناصر)، ونقطة انطلاق هذا المسار هي، الاقتصاد اللغوي، هذا الاقتصاد الذي يمثل سنة من سنن تطور اللغات جميعاً. فهو مسار التحرر التدريجي من الخريطة المعقدة لترتيب عناصر الجملة وحالات الإعراب ومورفيماته الأصلية والفرعية، وذلك نتيجة للاستعمال الطويل لكافة الترتيبات الممكنة رياضياً، والذي يتأكد منه أن هناك إمكانية لاستخدام أحد هذه الترتيبات دون إعراب بالاعتماد على الترتيب ذاته خاصة ، وهذه الخبرة موجودة بالفعل في النظام النحوي

التقليدي للفصحى ، وهو الاعتماد على الترتيب عندما يتعذر إظهار علامات الإعراب فيكون العنصر السابق هو الفاعل والعنصر اللاحق هو المفعول في مثل: (سَبَقَ موسى عيسى) (23).

والدعوة إلى المحافظة على الإعراب في لغة الحديث العادي دعوة تستند على جدار من الوهم ، يقول ابن خلدون : " ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمر كثيرة موجودة فيه " (24).

ثانياً - النحت : ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان أو جملة فتتزع من مجموع حروف كلماتها، كلمة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها ، وهو ضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة ، والسبب في شيوع النحت يذكره "أنه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، كما قالوا: "ايش" والأصل فيه: "أي شيء"، وقالوا: "ويئمه" والأصل فيه: "ويل أمه"، وهذا كثير في كلامهم، " (25) كما ورد في كتب اللغة أمثلة متنوعة للنحت في اللهجات العربية القديمة ، ومن ذلك ما يسمى " اللُخْخَانِيَّةُ تُعْرَضُ فِي لُغَاتِ أَعْرَابِ الشَّحْرِ وَعُمَانَ كَقَوْلِهِمْ: مَثَا اللهُ كَانَ يُرِيدُونَ مَا شَاءَ اللهُ كَانَ " (26) فيقول: " : حيعل الرجل، إذا قال: حي على. ومن الشيء الذي كأنه متفق عليه قولهم: عبشمي " (27)

ويكثر النحت في اللهجات الحديثة ويرتبط بالتركيب المستخدمة بكثرة ؛ مثل التراكيب التي تشير للوقت ، والاستفهام عن الأشياء ، فجد مثلاً التراكيب التي تدل على الزمان في اللهجات العربية المختلفة قد أصابها النحت ، مثل :

دلوات = هذا الوقت (اللهجة المصرية)

هسًا = هذه الساعة (اللهجة الشامية)

دحّين ، الحين ، هالحين = هذا الحين (الجزيرة العربية)

كما نجد جمل الاستفهام عن الأشياء :

إيش ذا ، ايش هذا ، شنو = أي شيء هذا (الجزيرة العربية)

ايه ده = اي شيء هذا (اللهجة المصرية)

من أين = منين (اللهجة المصرية)

كما نجد أيضاً النحت في الأعداد المركبة :

" مثل ثلاثة عشر وأربعة عشر. الذي تحول إلى ألف مد في بعض العاميات العربية فأصبح يقال: ثلاثاشر ... وأربعتاشر " (28)

والنحت نوع من الاقتصاد اللغوي الذي أشرنا إليه سابقاً ، وهو جنوح اللغة إلى التحرر التدريجي والاتجاه نحو التخفيف والتخلص من بعض العناصر اللغوية مع مرور الزمن .

ومن خلال تحليل الانحرافات التركيبية للعاميات عن الفصحى ، نجد أن الانحراف التركيبي قد أثر على النظام النحوي بشكل جوهري ، فقد أخفى الإعراب ، وغير نظام الجملة ، وقيّد تركيبها ، ولعل ذلك ما دعا ابن خلدون يذكر أن اللغة العامية المستحدثة هي لغة أخرى غير الفصحى " اعلم أن عرف التخاطب في الأمصار وبين الحضرة ليس بلغة مضر القديمة ، ولا بلغة أهل الحبل ، بل هي لغة أخرى قائمة بنفسها بعيدة عن لغة مضر وعن لغة هذا الحبل العربي الذي لعهدنا ، وهي عن لغة مضر أبعد ، فأما إنها لغة قائمة بنفسها ، فهو ظاهر يشهد له ما فيها من التغيرات"⁽²⁹⁾ فالنظام التركيبي للغة هو الذي يحدد شكل اللغات أكثر من المستويين الصوتي والصرفي ؛ فاللغة تحتفظ بنفسها عندما تحتفظ بنظامها التركيبي في المقام الأول ، أما المفردات فهي دائمة التغير والتجديد في جميع اللغات بحكم التطور في المتطلبات والاختلاط ، " فنجد مثلاً في الأردية الأدبية ، وهي فروع من الهندستانية "جمالاً بأسرها ليس فيها من الهندية إلا النظام النحوي ، أما الكلمات فكلها فارسية. " ⁽³⁰⁾

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- الازدواج اللغوي بين العاميات العربية والفصحى يختلف عن الازدواج اللغوي في اللغات الأخرى ، ففي الإنجليزية يسود النسق النحوي الواحد ، وبالتالي الانسجام اللغوي ، ووحدة اللغة بصرف النظر عن اختلافات اللهجات ومستويات الاستخدام ، على حين يوجد في قلب اللغة العربية نسقان نحويان متعارضان تماماً ، مرحلتان نحويتان في تطور اللغات ، وهذا هو الفارق الكيفي الذي يميز ظاهرة الازدواج اللغوي لدينا .

- في الجانب الصوتي أحسب أنّ الحفاظ على أصوات اللغة الفصحى أمر يسير ؛ ذلك أن الانحراف الصوتي في العاميات المعاصرة إذا قيس باللهجات العربية القديمة فلن نجده قد حاد عن ذلك الانحراف كثيراً ، إذن فانحراف العاميات في أصوات اللغة لم يصب إلا قدراً يسيراً منها .

- الانحراف في العاميات في مستوى المفردات نجده أكثر بكثير من المستوى الصوتي ، ولكنه غير مؤثر تأثيراً كبيراً في جوهر اللغة ، فالمفردات بطبيعتها سهلة الاستعارة بين اللغات ، وربما يكتسب الفرد مفردة واحدة أو عدة مفردات جديدة يضيفها إلى معجمه الخاص في التحدث خلال وقت قصير أثناء مخالطته لشخص آخر أو شعب آخر ، ولا تؤثر على كفاءته اللغوية .

- الاختلاف في التراكيب العامية عن تركيب الفصحى ليس خلافاً جزئياً ، ولكنه خلافاً جوهرياً ، فنجد أن مستوى تركيب الجملة في اللغات العامية هو أكثر المستويات اللغوية انحرافاً عن الفصحى ، وهو أكثرها خطورة ، فالانحراف التركيبي قد حولها إلى لغة أخرى غير اللغة الأصلية ، وذلك بحكم اختلاف النظام التركيبي ، فمستوى التراكيب لا يستطيع المتحدث اكتسابه بسهولة ، ولا خلال فترة قصيرة ، ولا يمتلكه الشخص إلا بعد طول مرانٍ ومخالطة ، أو بعد تعلمٍ بإتقان .

- وهناك نتيجة تتبع النتيجة السابقة ، بما أن المتحدث العربي لا يستطيع اكتساب الفصحى بعد طول مرانٍ ومخالطة بحكم الواقع الذي يشهد بندرة المتحدثين بها ، وأن المتحدث العربي لن يستطيع اكتساب الفصحى إلا عن طريق التعلم المباشر ، والتدريب ، فقد أدى الانحراف التركيبي

إلى جعل الفصحى بالنسبة للمتحدث العربي أقرب إلى اللغات الأجنبية بالنسبة إليه، وهذا يعني أن اللغة الفصيحة تعتبر بالنسبة للمتحدث العربي اللغة الثانية وليست الأولى، وتجعله عندما يكون متعلماً للغة الفصيحة مثل دارس اللغة الأجنبية، ومناهج التعليم للغة العربية تضع خططها ومعاييرها على أنها تعلم اللغة العربية للمتحدثين بها، ولعل ذلك يفسر صعوبة تعلم اللغة على أبنائها، في حين أنها لا تستعصي على المتعلمين لها من غير العرب، فنجدهم يتحدثون بها بطلاقة أكثر من العرب، وقد أصابني الدهول عندما رأيت المقدسي يشير إلى نفس هذه الفكرة منذ قرون، فيقول عن لغة أهل المشرق: "ألا ترى إلى بلاغتنا في إقليم المشرق لأنهم أصح الناس عربيّة لأنهم تكلفوها تكلفاً، وتعلموها تلقّفاً، ثم إلى ركافة كلامنا في مصر والمغرب، وقبحه في ناحية البطائح؛ لأنه لسان القوم"⁽³¹⁾، فالمقدسي ذكر أن من أجاد اللغة الفصحى ببلاغة هو من تعلمها ولم تكن لغته الأصلية، أما الذين يتحدثون العربية بالفعل فهم أضعف في تعلمها، وذلك ما توصل إليه هذا البحث، ودلل عليه.

ونستطيع في هذا البحث أن نخرج بتوصية هامة بناءً على النتيجة الأخيرة، وقد تكون خطوة في طريق تعثر تعليم اللغة العربية لأبنائها، وهي تحديث دراسة اللغة العربية الفصحى، وتيسيرها والاستفادة من نظريات وآليات ومناهج تدريس اللغة الثانية، بشكل لا يطمئن من عظمتها وشموعها، كما لا يجعلها غريبة ممجوجة من العامة، كما يستطيع أن يفي بالمتطلبات التعبيرية في ضوء الأهداف الحضارية والثقافية والاجتماعية المنشودة.

هذا، والحمد لله رب العالمين

الحواشي :

- (1) انظر على سبيل المثال :علم اللغة العربية (ص:351) ،وأعلام وأقزام في ميزان الإسلام (121/1) والتراث الإسلامي بين الأصالة والتزييف ،مجلة البيان ،العدد137/ص40) .
- (2) علم اللغة العربية (ص: 18).
- (3) المرجع السابق (ص: 18) .
- (4) انظر: ظاهرة الازدواج اللغوي ، خليل كلفت .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=>
- (5) خطر تمازج الفصحى بالعامية في اللغة العربية ،ص4 .
- (6) اللغة (ص :405) .
- (7) انظر: ظاهرة الازدواج اللغوي ، خليل كلفت .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=>
- (8) لماذا يدرس المستشرقون اللغة العامية(1/ص50).
- (9) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (ص: 167) .
- (10) المرجع السابق (ص: 167) .
- (11) المرجع السابق (ص: 167 ، 168) .
- (12) مقدمة ابن خلدون 559 .
- (13) الكشكشة في لغة تميم ،كقولهم في خطاب المؤنث: ما الذي جاء بش؟ يُريدون: بك ، والكسكسة تُعرض في لغة بكر، وهي إلحاقهم لكاف المؤنث سينا عند الوقف كقولهم: أكرمكس وبكس يُريدون: أكرمك وبك. انظر: فقه اللغة وسر العربية (ص:90) ، وسر صناعة الإعراب (219/1)، والصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها (ص:29)، ودراسات في فقه اللغة (ص:67) .
- (14) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي (ص:80).
- (15) المرجع السابق (ص: 79) .
- (16) المرجع السابق (ص:100) .
- (17) انظر: إصلاح المنطق(ص:84)، وبحوث ومقالات في اللغة (ص:12).
- (18) اللغة العربية معناها ومبناها (ص: 228) .
- (19) اللغة (ص:225) .
- (20) (المجلس الأعلى للغة العربية2008،ص:6) نقلًا عن:خطر تمازج الفصحى بالعامية (ص:3) .
- (21) الألفاظ السريانية في العامية العربية ،محمد بن عبد الرزاق ،مجلة المقتبس(55/11) .
- (22) انظر: ظاهرة الازدواج اللغوي ، خليل كلفت .
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=>
- (23) المرجع السابق .
- (24) مقدمة ابن خلدون (ص :557) .
- (25) أسرار العربية (ص: 176) .
- (26) فقه اللغة وسر العربية (ص:91).
- (27) بحوث ومقالات في اللغة (ص: 182).
- (28) أسس علم اللغة (ص:144)، وانظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين (ص:45) .
- (29) مقدمة ابن خلدون (ص :558) .
- (30) اللغة (ص:225) .

(31) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (ص:32) .

أهم المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث :

- 1- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ، أحمد مختار عبد الحميد عمر ، عالم الكتب ، القاهرة .
- 2- أسرار العربية ، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، أبو البركات ، كمال الدين الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ، 1420هـ - 1999م .
- 3- إصلاح المنطق ، ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تحقيق محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى 1423 هـ ، 2002 م .
- 4 - أعلام وأقزام في ميزان الإسلام ، جمع وترتيب: أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله العفاني ، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع ، السعودية ، الطبعة الأولى 1424هـ - 2004م .
- 5- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة 1415 هـ-1995م .
- 6- التراث الإسلامي بين الأصالة والتزييف، تراثا.. رحلة شاققة شيقة، محمود الطناحي، مقال منشور بمجلة البيان ، تصدر عن المنتدى الإسلامي ، الجزء 137 ، ص 40 .
<http://www.ahlalhdeth.com/vb/archive/index.php/t-23819.html>
- 7 - خطر تمازج الفصحى بالعامية في اللغة العربية، إعداد حامد أدينوي جمعة ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للغة العربية ، موقع المجلس الدولي للغة العربية :
http://www.alarabiah.org/index.php?op=view_all_studies&id=19
- 8 - دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .
- 9- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي إبراهيم الصالح ، دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى 1379هـ - 1960م .
- 10- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م .
- 11- الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ، الناشر محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى 1418هـ- 1997م .
- 12 - ظاهرة الازدواج اللغوي في العالم العربي ، خليل كلفت، مجلة قضايا فكرية ، القاهرة ، الكتاب السابع عشر، مايو، 1997.
- 13- فقه اللغة وسر العربية ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م .
- 14- اللغة ، جوزيف فندريس Joseph Vendryes ، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950 م .

- 15 - اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان عمر، عالم الكتب ،القاهرة ، الطبعة الخامسة 1427 هـ-2006 م .
- 16- لماذا يدرس المستشرقون اللغة العامية ، للأستاذ المستشرق أدمون صوسه ، تعريب كاظم الداغستاني ،مجلة الثقافة السورية (49/1) المكتبة الشاملة الالكترونية (م رقم آلياً) .
- 17 - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة 1417 هـ - 1997 م .
- 18- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1998 م .
- 19- المعنى والقاعدة النحوية ، محمود حسن الجاسم ،مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، ج 17 ، عدد 32 ، ذو الحجة 1425 ، ص 510 ، 548 .
- 20- واقع اللغة العربية ومستقبلها ، عبد العزيز الحميد ، بحث منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الأول - جمادى الآخرة 1429 هـ ، ص 11-69.
